المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم الاقتصادية. التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي.

المستوى: سنة ثالثــة. المادة: النظام المصرفي الجزائري.

المدة: ساعـــــة ونصف. الدورة العادية. السنة الجامعية: 2022/2023.

امتحان مادة النظام المصرفي الجزائري.

**الأسئلة:**

**1-** إشرح ما يلي: التوطين البنكي، الدائرة النقدية، الدائرة الحقيقية، الدائرة المالية؟ (4 نقاط)

**2-** ماهي أهداف الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971 الذي عرفته المنظومة المصرفية الجزائرية؟ (3 نقاط)

**3-** ماهي دوافعصدور قانون النقد والقرض 90-10؟ (3 نقاط)

**4-** عرف القطاع المصرفي الخاص بعد عمليات التحرير المالي في الجزائر أزمات حادة، فما هي أسباب هذه الأزمات، وما هي نتائجها؟ (4 نقاط).

**5-** ما هي الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر؟ (6 نقاط).

**بالتوفيق أستاذة المادة**

**الإجابة النموذجية للامتحان مادة النظام المصرفي الجزائري.**

ج1: إشرح ما يلي:

**\* التوطين البنكي:** وهو إجباري؛ بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة إجباريا بجعل كل عملياتها في بنك واحد، وهنا البنوك والمؤسسات ليس مخيرة في عملية التوطين بإعتبار أن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة، إقرار مبدأ التخصص القطاعي للبنوك، بحيث كل بنك متخصص في التعامل وتمويل قطاع اقتصادي محدد. (1نقطة)

**\*الدائرة النقدية:** وهي السلطة التي تتخذ القرارات النقدية ويمثلها البنك المركزي. (1 نقطة)

**\*الدائرة الحقيقية:** هي هيئة التخطيط التي تقوم بإعداد المخططات التنموية الموجهة للاقتصاد. (1 نقطة)

**\* الدائرة المالية:** ويقصد بها الهيئة التي تقوم بإعداد الميزانية العامة للدولة وتمثلها الخزينة العمومية. (1 نقطة)

ج2: أهداف الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971 الذي عرفته المنظومة المصرفية الجزائرية هي: تعميم القروض، لا مركزية تمويل الاستثمارات، مركزية الموارد. (3 نقطة)

ج3: دوافعوأسباب صدور قانون النقد والقرض 90-10 هي:

* **دوافع نقدية:** جاء هذا القانون من أجل مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة وأكثر استقلالية.
* **دوافع اقتصادية:** تقوم البنوك والمؤسسات المصرفي بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دور هاما في تمويل التنمية الاقتصادية، ونظرا لهذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما يسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسن دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابا على الوضع الاقتصادي.
* **دوافع تقنية:** ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الالكتروني وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الالكترونية. (3 نقاط)

ج4: عرف القطاع المصرفي الخاص بعد عمليات التحرير المالي في الجزائر أزمات حادة، **تمثلت أسبابها في:**

عدم احترام الاجراءات المحاسبة للبنك، التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر، المراجعة الغير منتظمة لملفات التوطين، غياب المتابعة والرقابة، عدم احترام قواعد الحيطة والحذر. (2 نقاط)

**أما نتائجها فهي:** ضياع الثقة في البنوك الخاصة،التأثير على المجمعات النقدية والقرض، الأثر على البطالة، التأثيرات على الجباية. (2 نقاط)

ج5: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر هي:

* الجانب السلبي: ويشمل الآثار التالية: (3 نقاط)

\* إن فتح المنافسة بين البنوك الوطنية والأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية، وعمالة مؤهلة، وتنوع خدماتها، بالإضافة التكنولوجيا المصرفية التي تعتمدها.

\* إن هذه المنافسة غير متوازنة لا من ناحية الحجم، ولا من ناحية الخدمات المقدمة من البنوك الأجنبية العملاقة التي يتجاوز رأسمالها الدخل الوطني للجزائر بكثير.

\* إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية للبلد.

\* إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطة بنك الجزائر في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي.

\* إن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة، وخاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها.

\* يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية وسوء توزيعها الجغرافي.

* الجانب الايجابي: ويشمل الآثار التالية: (3 نقاط)

\* إن فتح المنافسة بين البنوك الأجنبية والبنوك الوطنية من شأنه يحفز هذه الأخيرة على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق.

\* سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تطوير الأساليب والممارسات المصرفية المواكبة لأحدث التقنيات المتاحة على الصعيد العالمي.

\* إن المنافسة تدفع بالبنوك الوطنية إلى تحسين نظم الادارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.

\* يؤدي تحرير الخدمات المالي والمصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية، وتطوير النظم الاشرافية والرقابية وتحقيق متطلبات كفاية رأس المال، ودعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي، وهو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية.

\* أن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المالية والمصرفية الجزائرية يعتبر بمثابة ضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر وكذا تسهيل عملياته المالية.

\* تمكين البنوك الجزائرية من التواجد في الدول التي تقيم بها الجالية الجزائرية ويتيح لها فرصة أخرى لتعبئة الادخار، من خلال زيادة التحويلات المالية